أثر تطور وسائل الإعلام على حقوق الإنسان

أ. الطاهر زخمي

ماجستير– قانون دولي لحقوق الإنسان – جامعة المدية

طالب في قسم الدكتواره، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية– جامعة الجزائر 1

ملخص:

إن التطور الذي شهدته مختلف وسائل الإعلام كان له أثر كبير على منظومة حقوق الإنسان، حيث أن الانفتاح الذي كرسته القنوات الفضائية والإنترنت بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، ساهم في توسع حجم المعلومات وتداولها السريع، الأمر الذي شكل انتهاكاً لحقوق وحريات الأفراد وهذا باسم حرية الرأي والتعبير، والخطير في الأمر أن تطور وسائل الإعلام باتت من أكبر مهددات الاستقرار في الدولة الحديثة، لاسيما وأن الدولة تعتبر أهم آلية لتكريس الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

الكلمات الدالة: حقوق الإنسان، وسائل الإعلام، أمن الدولة، الإنترنت.

Résume

L'évolution des différents médias a eu un grand impact sur le système des droits de l'homme, où l'ouverture consacrée par les chaînes satellites et l'internet, y compris les réseaux sociaux, a contribué à l'expansion de la quantité des informations et leur circulation rapide, ce qui constitue une violation des droits et libertés des personnes au nom de la liberté d'opinion et d'expression, et la chose dangereuse est que l'évolution des médias est devenue l'une des plus grandes menaces pour la stabilité de l'État moderne, d'autant plus que l'État est le mécanisme le plus important pour la consécration de la protection internationale des droits de l'homme.

Mots clés: Les droits de l'homme, Les médias, La sécurité de l'État, Internet.

مقدمة:

توجد العديد من التحديات التي تتسبب في الـــتأثير على تمتع الإنسان بحقوقه، حيث كان لظاهرة العولمة الأثر البالغ في تشكيل مرجعية الإنسان الثقافية، لاسيما فيما يتعلق بحق الإنسان في استعمال لغته الوطنية أو ممارسة حريته الدينية وحق التربية والتعليم، وتزامنت ظاهرة العولمة الثقافية مع تطور كبير للمعلوماتية، حيث كانت من العوامل المساعدة على تعميم مفرزات هذه العولمة، فيما يخص وسائل الإعلام وحرية ممارسة الإنسان لحقه في الرأي والتعبير[1]، وتجدر الإشارة إلى أن لهذه المتغيرات أثر كبيرة على حقوق الإنسان الفكرية، وهذا ما يفسر مظاهر التمييز والاضطهاد على أساس القناعات والمعتقدات في العديد من دول العام.

لقد شكل التطور التقني في بعض جوانبه انقضاضاً على حقوق الإنسان من حيث تكوين الإرادة الذاتية وصولاً إلى حريته في نطاق الحياة العامة، وهذا الإشكال يتزايد خطورة يوماً بعد يوم مع تطور الوسائل المساهمة في نشر المعلومات، فإذا كان التلفزيون يؤثر على حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، فإن الانترنت وما يرتبط به من وسائط له تأثير كبير على الحقوق الفكرية للإنسان، في ظل هيمنة شركات عالمية مشبوهة على مختلف وسائل الإعلام، وهذا الأمر لا يخفي الجانب الإيجابي لوسائل الإعلام، كونها تلعب دوراً مهماً في حركة انتقال نوعية للمعلومات والأفكار والمعتقدات، مما يساهم في إطلاق حقوق الإنسان في بعض جوانبها، لاسيما حرية الرأي والتعبير بحكم أن وسائل الإعلام باتت مفتوحة لجميع الشرائح.

وعليه يطرح التساؤل عن مدى تأثير تطور وسائل الإعلام على حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية الثقافية للشعوب، وما يرتبط بها من حقوق فردية وجماعية، وفي سياق مناقشة هذه المشكلة نقسم الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول حقوق الإنسان في ظل التطور المستمر لوسائل الإعلام، ويتطرق المبحث الثاني لانعكاسات تطور وسائل الإعلام على حقوق الإنسان.

المبحث الأول: حقوق الإنسان في ظل التطور المستمر لوسائل الإعلام

لا يمكن عزل التطورات السريعة والمذهلة التي تعرفها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عن سرعة التغيرات التي مر ويمر بها النظام العالمي الجديد، في رحم هذه التغيرات المتوالية والسريعة، حدث التحول المفاجئ والرهيب لوسائل الإعلام الحديثة، وقد أصبحت هذه الأخيرة موضوع إزعاج وأحياناً انتهاك

[1] Henri Oberdorff, Droits de l'homme et libertés fondamentales, 2e édition, édition Alpha, paris, France 2010, p 431.

حقوق الإنسان تحت مبرر حرية الإعلام وحرية الرأي والتعبير وحرية النشر وتداول المعلومات، فالعالم يعيش اتساع آثار ثورة تكنولوجيا الصناعات الاتصالية والالكترونية وتراجع مكانة الأمم المتحدة في حماية التنوع الثقافي بين الشعوب والدول، وإن لتطور وسال الإعلام أثر كبير على حقوق الإنسان، يتجلى ذلك بوضوح في نشاط مختلف التلفزيونات والقنوات الفضائية، بالإضافة إلى شبكة الانترنت وما يرتبط بها من وسائط للتواصل الاجتماعي[1]، وعليه سندرس التلفزيونات والقنوات الفضائية (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التلفزيونات والقنوات الفضائية

إن التقدم الحاصل في مجال الإعلام والاتصال سلب الإنسان جزءً من حريته، فالتطور التقني والمعلوماتي يطغى على كافة ميادين الحياة، إذ أن التلفزيون على سبيل المثال يعد من أكثر الوسائل الإعلامية انتشاراً وتأثيراً، وهو يعتمد في آن واحد على الكلمة والصورة وبإمكانه الوصول إلى عدد معتبر من الأفراد في أي دولة من الدول، وأصبح بفضل تقنيات الإرسال الفضائية الحديثة ذو صبغة عالمية، فبالإمكان متابعة برامج على أي قناة تلفزيونية موجودة في دولة غير دولة المشاهد، بل وسماع ومشاهدة الحدث لحظة وقوعه، وبالتالي فهو يؤدي وظائف متعددة الأمر الذي جعله أحد الأدوات التي تصنع التاريخ المعاصر بكل تفاعلاته السياسية والثقافية والقيميّة[2].

رغم الدور التثقيفي للتلفزيونات والقنوات العالمية، وإفساح المجال أمام إطلاق حرية الرأي والتعبير، فإنها تسببت في جعل حياة الإنسان غير مقننة ويسودها الاستغلال بكافة صوره، ففي إطارها أصبح الفرد يعيش قلق ومحاصر ووحيد ومن دون إنسانية في بعض الأحيان، بسبب تغريب الإنسان عن المحيط الذي يعيش فيها، وتضخيم الأحداث بشكل كبير بعيد عن الموضوعية، الأمر الذي يقف أمام تشكيل قناعات حقيقية حول القضايا التي تهم حياة الإنسان، وهو ما يدفع بالأفراد إلى استعمال العنف في التعبير عن مطالبهم، وعدم تقبل أي محاولة للحوار، فباسم حرية الرأي والتعبير تنتهك حريات أخرى، ومن جهة أخرى فإن أن أكبر التلفزيونات والقنوات العالمية تقف ورائها شركات عالمية، لا يهما سوى الحصول

---

[1] هناء حسن سدخان، مظاهر العولمة وانعكاساتها، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، العراق، 2009، المجلد 8، العدد 1، ص 277.

[2] أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقلها إزاء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أغراض لا تتفق مع أهداف صون الاستقرار والأمن الدوليين، إذ قد تؤثر على سلامة الهياكل الأساسية للدول في الميدانين المدني والعسكري، ومن الواجب احترام حقوق الإنسان في استعمال هذه الوسائل. راجع: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 28/69، "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" الدورة التاسعة والستون، البند 91 من جدول الأعمال، مؤرخ في 2014/12/11، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/69/28، ص 2.

على الأموال، لذلك تعمد إلى تكوين ثقافة قائمة على الروايات المبتذلة والأفلام الهابطة والمسلسلات العاطفية الركيكة وإعطائها أبعادً عالمية، مما يتسبب في إفراغ حياة الإنسان من معناها وجعلها شيئاً تافهاً[1].

لعل أخطر ما تتسبب فيه القنوات الفضائية نشر الأفكار العنصرية والدعوة إلى العنف، وقد تنبه المجتمع الدولي لخطورة هذا الأمر، حيث قام المؤتمر العام لليونسكو عام 1978 بتبني الإعلان الخاص بالمبادئ الأساسية بشأن مساهمة وسائل الإعلام في تقوية السلم والتفاهم الدوليين وفي تعزيز حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والأبارتهيد والدعوة إلى الحرب، إذ أكد الإعلان على أن مناهضة العنصرية والأبارتهيد والدعوة إلى الحرب تعتمد على الإعلام الحر والإذاعة الجيدة والمتوازنة للأخبار، ذلك أن لوسائل الإعلام الدور البارز في تنشئة الصغار على السلام والعدالة والحرية والاحترام المتبادل والتفاهم والمساواة في الحقوق بين الأفراد، كما أن للإعلام دور في نشر المبادئ والأغراض التي تتضمنها مختلف آليات الأمم المتحدة خاصة لكل المتعلقة بتقوية السلم والتفاهم وتعزيز حقوق الإنسان[2].

تلعب وسائل الإعلام دوراً في تصدير الأفكار والأفلام والبرامج الإخبارية والثقافية وغيرها، التي تتدفق من دول الشمال إلى دول الجنوب، والتي تبدوا مظاهرها في الاستخدام المكثف والواسع لمؤسسات الإعلام المعقدة بعضها ببعض، حيث وصفت تكنولوجيا الإعلام في عصرنا الراهن بأنها ترسم حدود مجال حياة الإنسان ضمن وطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، أو ما يصطلح عليه بالفضاء السيبرنيتي[3]، لأنه يستند على التطور التقني في تبادل المعلومات والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية، إذ من الصعب مراقبة مجال هذه النشاطات، بفعل استخدامها لتكنولوجيات عالية التقنية وهي حكر على بعض الشركات العالمية، وتعتبر السينما الأمريكية من أبرز وسائل السيطرة على حقوق الإنسان الثقافية، من خلال أفلام توم وجيري وأفلام الكاوبوي وكل أفلام العنف مثل أفلام جيمس بوند وأفلام الأكشن والأفلام الإباحية.

---

[1] يهيمن حالياً على وسائل الإعلام العالمية تسع شركات عملاقة من الدرجة الأولى، أكبر خمسة فيها هي (Time Waner، Disney، Bertelsmann، Viacom، Rupert Murdoch's News Corporation) ، وهي تهدف إلى التوسع على أكبر قدر ممكن من متابعين قصد الهيمنة على الأسواق، وامتلاك مصالح في صناعات متعددة ذات صلة بوسائل الإعلام مثل إنتاج الأفلام ونشر الكتب والموسيقى والقنوات والشبكات التلفزيونية ومحلات البيع بالتجزئة وحدائق الملاهي والمجلات والصحف وما شابه ذلك. راجع: أرثر آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع "وجهة نظر نقدية "، ترجمة د/ صالح خليل أبو إصبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص 197، 226.

[2] د/ نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 205.

[3] نسبة إلى السيبرنيتك وهو العلم الذي يدرس طرق تدفع المعلومات ومراقبتها عند الكائنات الحية داخل الأجهزة الآلية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية. راجع: د/ مظفر مندوب العزاوي، تحديات عولمة الإعلام وسبل المواجهة، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العراق، حزيران 2006، العدد 2، ص 8.

الفرع الثاني: الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة

يعد الإنترنت من نتائج الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وهو من أهم الإنجازات التقنية التي شهدتها البشرية في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أصبحت شبكة الإنترنت بمثابة دائرة معارف ومعلومات عالمية الانتشار، وظاهرة اجتماعية تدخل حياة الإنسان في مختلف الميادين حتى الأكثر خصوصية منها، إذ تعد حالياً بمنزلة موسوعة علمية تضم مجموعة عالمية من مصادر المعلومات وتقدم خدماتها لكافة المستعملين في أي مكان عبر العالم، بل إن الإنترنت أصبح نوعاً من الحضارة العالمية الممتلكة لعادات وتقاليد خاصة، غير أن تأثير الإنترنت السلبي على حقوق الإنسان كبير، لأن هذه الآلية تنقل مستخدمها من مشاهدة الحدث مثلما هو عليه الحال بالنسبة للتلفزيون إلى المشاركة في صناعة الحدث والتفاعل معه[1].

لا شك أن الإنترنت يؤدي في كثير من الأحيان بمستعمليه إلى الانسلاخ على الواقع الاجتماعي والثقافي في الدولة التي ينتمون إليها، حيث يجعل المستعمل يعيش ضمن عالم افتراضي يحل محل العالم الواقعي، فتتشكل قناعات للمستعمل حسب مصدر المعلومات التي يتلقاها خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الجنسية والسلوك الاجتماعي وحتى المشاركة السياسية وغيرها، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن مستعملي الإنترنت لاسيما الأطفال منهم يفتقدون إلى الخجل، فتقوم بعض الفتيات بنشر صوراً مثيرة لهن على الإنترنت، كما يفصح الشباب عن بياناتهم الشخصية على الإنترنت، دون أن يدركوا أنه قد تترتب على ذلك عواقب وخيمة تؤثر على حريتهم مستقبلاً، سواء أكانت هذه البيانات مقدمة إلى إحدى جهات التوظيف، أو جهة تسويق مخادعة، أو أشخاص يسعون إلى استغلالهم جنسياً[2].

وترتبط بالإنترنت وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وواتس آب، حيث تعلب هذه الشبكات أدواراً عديدة في حياة الشعوب عبر كافة أنحاء العالم، وباتت تأثيراتها على حقوق الإنسان تتصدر الأحداث نظراً لارتباط قطاع كبير من الأفراد بتلك الشبكات، حيث تقوم هذه الوسائط بتنظيم البيانات ونقلها والوصول إليها بسرعة مع توافر خصائص وأنماط متعددة كالصور والصوت

---

[1] د/ رحيمة عيساني، الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية، "الشباب الجامعي بالجزائر أنموذجاً" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 159.

[2] دون تابسكوت، جيل الإنترنت "كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا"، ترجمة حسام بيومي محمود، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 31 وما بعدها.

ولقطات الفيديو والاتصال التفاعلي[1]، الأمر الذي جعل شبكات التواصل الاجتماعي تصبحت أداة عابرة للقارات، وغير معترفة لا بالسيادة الوطنية للدول ولا بالحدود الجغرافية، كونها تنقل المعلومات وتتداولها بدون حواجز ولا قيود نحو مختلف بقاع العالم، ما جعل مفهوم الدولة ذات السيادة المطلقة محل نقاش وتساؤل[2].

يمكن القول أن حقوق الإنسان التي كانت مرتبطة في الماضي بالحق في الكلام والنشر والتواصل عبر وسائل الإعلام التقليدية وبالخصوص الصحافة الورقية، امتدت اليوم لتشمل شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت في شكل جديد ونوع من الثقافة العالمية الجديدة[3]، وهو الأمر جعل التشريعات المنظمة لحرية الإعلام وحرية التعبير، تتعرض باستمرار لحدود حرية التعبير على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ لم يعد مجال الانترنت فضاءً فوضوياً غير خاضع للقانون، –يشعر فيه المستعملون أنهم مجهولين وغير محددي الهوية، ومن ثمة شعورهم الزائد بالحرية التي يمنحها لهم استعمالهم للانترنت، ويتعسفون في استخدام هذه الحرية–، ورغم ذلك فإن المواكبة التشريعية لها تتطور بشكل بطيء بالمقارنة مع التطور الرهيب لهذه التكنولوجيا، وبينهما تنتهك حرية التعبير وحرية الإعلام.

المبحث الثاني: انعكاسات تطور وسائل الإعلام على حقوق الإنسان

لقد كان لتطور النظم التكنولوجية الحديثة دور هام في تقدم البشرية في جميع المجالات، إذ أن الإنسان يعيش في عصر يطلق عليه عصر المعلومات، حيث حدث انتقال نوعي في تقنية المعلومات الخاصة بتقنية الألياف الضوئية والأقمار الصناعية وتقنيات الاستشعار عن بعد والنظم الحاسوبية المتعددة، حيث فرضت التكنولوجيا الحديثة نفسها على مختلف مجالات الحياة، بما يؤثر على حقوق الإنسان من عدة جوانب، يمكن تلمسها في ضعف دور الدولة في ضبط حرية تداول المعلومات (الفرع الأول)، وإشاعة الثقافة المادية والإلحاق الثقافي للشعوب(الفرع الثاني).

الفرع الأول: ضعف دور الدولة في ضبط حرية تداول المعلومات

بات العالم قرية صغيرة وازداد صغراً مع الانتشار الواسع للانترنت والهاتف المحمول والفضائيات، مما يعني تدفق كبير للمعلومات والقيم الثقافية والحضارية وحتى رؤوس الأموال والسلع، وفتح الحدود بين

---

[1] شريف درويش اللبان، الانترنت والتشريعات والأخلاقيات، دار العالم العربي، القاهرة، مصر، 2011، ص 35 وما بعدها.

[2] محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، "دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الالكترونية –العربية أنموذجاً–" رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2012، ص 99، 100.

[3] Rapport pour la table ronde quels droit pour les réseaux sociaux présente par Typhaine lannel – madame zoé Simon-Mathieu Payet, faculté de droit et de sciences politique Aix Marseille, 20 février 2014, p 10 et suite.

الدول لاسيما ما تعلق بالجوانب الثقافية، وبالتالي تراجع دور الدولة القومية في تحديد خصوصيتها الثقافية، وصيانة حقوق مواطنيها الثقافية من حملات الاختراق، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الانفتاح الثقافي الحاصل في العالم، يعتبر شكلاً من أشكال الصراع بين الهويات الثقافية للدول والشعوب، وهو صراع مستعصي على الحل في ظل تطور المعلوماتية بشكل مذهل، بحيث تم في ظل ذلك توحيد المفاهيم لاسيما فيما يخص منظومة حقوق الإنسان[1].

إلى وقت قريب كانت الدولة الوطنية تحتكر النشاط التلفزيوني والإذاعي، سواء من حيث الأفراد الذين بإمكانهم الحصول على المعلومة عبر هذه الوسائل الإعلامية، أو من خلال التحكم في برمجة النشاطات التي تضطلع بها التلفزيونات والمحطات الفضائية، حتى أن عدد التلفزيونات والقنوات لم يكن بالشكل الملاحظ في الوقت الراهن، وبالتالي فإن حق الإنسان في الحصول على المعلومات والأخبار كان خاضع لسلطة الدولة، كما أن الصحفيين كانوا خاضعين لإملاءات هذه السلطة، ولا يمكنهم الخروج عن المبادئ والخطوط التي ترسم لهم، باعتبار أن الحرية الإعلامية محددة مسبقاً[2]، لكن في الوقت الراهن بات لوسائل الإعلام دور كبير في الحياة الثقافية للدول، بحكم وصولها لجميع شرائح المجتمع، لاسيما في يخص السياسة التربوية وحق التعليم، وهو أمر له انعكاسات خطيرة على حقوق الإنسان بشكل عام[3].

سعت حكومات الدول إلى الحد من الانفجار المعلوماتي الذي وفرته التقنية الحديثة في مجال الإعلام والاتصال، متذرعة بمبررات حماية الجمهور وحماية الأمن العام للدولة والنظام العام والأمن القومي، وتجلى ذلك من خلال فرض الرقابة على حرية التعبير، وهذا حتى في الدول الأكثر ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصدرت عام 1996 قانون للرقابة على الانترنت وهو قانون لياقة الاتصال، بداعي حماية القصر من المواد غير اللائقة، وعلى العموم فإن موضوع الضبط والتنظيم الدولي للانترنت محدود للغاية ذا صلة بنشوء النظام العالمي الجديد، وبالتحديد عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر أين بدأت تظهر التشريعات المنظمة للإعلام فيما يخص القنوات الفضائية والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي[4].

---

[1] د/ عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والعولمة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2013، ص 293.

[2] Henri Oberdorff, op cit, p 488.

[3] أبو بلال عبد الله الحامد، حقوق الإنسان بين الإسلام وغبش الفقهاء والحكام، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2010، ص 140.

[4] Elain Polymenopoulou, liberté de l'art face a la protection des croyances religieuse, thèse de doctorat soutenue à l'université de Grenoble, France, 2011, p 280 et suite.

لقد كانت الدولة المركزية تحتكر المعلومات، فتذيع ما يخدم رؤيتها وتحجب ما عدا ذلك، ولكن ظهور مجتمع المعلومات وتطور الفضائيات، وفر المعلومات والتحليلات للجماهير وزاد من وعيها، بل وساهم في تشكيل ثقافة عالمية لم يعد بإمكان الدولة السيطرة عليها، لكن رغم القدسية التي تعتري حرية الرأي والتعبير غبر الشبكة المعلوماتية الحديثة، فإنها تتحول في عدة جوانب إلى خطر يهدد حقوق الإنسان، حيث أن ممارسة الإنسان لحرية الرأي والتعبير ترتب واجبات ومسؤوليات تكفل عدم المساس بحقوق الآخرين، خاصة ما يتعلق بالقذف وحرمة الحياة الخاصة والتشهير ... ، وكذلك عدم الإخلال بالذوق العام في المجتمع وتقويض أسس النظام العام فيه[1]، الأمر الذي يستدعي تقييد حرية التعبير في حالات محددة.

الفرع الثاني: إشاعة الثقافة المادية والإلحاق الثقافي للشعوب

إن التطور التقني في ميادين الاتصال بصورة عامة وميدان البث الفضائي على وجه التحديد أثار العديد من التحديات القانونية والثقافية، حيث أصبح التطور في صناعة الاتصالات معياراً حضارياً يميز بين دولة وأخرى، كما أصبح معياراً يميز العصر الحالي عن العصور السابقة، وأدى ذلك التطور إلى توسيع هائل في حجم مرافق ووسائل الاتصال ونشاطها، والتي تتجلى في نمو واتساع البنى الأساسية لوسائل الاتصال والكفاءة المتزايدة في تنظيمها وإداراتها، واستخدام أشكال جديدة من الطاقة والأجهزة لإنتاج الوسائل واستقبالها، بالإضافة إلى التغيير الذي طرأ على الأساليب والإشارات المستخدمة في وسائل الاتصال بما في ذلك التطور في استخدام الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات التلفزيونية والإعلامية عموماً، مما يدفع إلى المزيد من المعلوماتية ومن ثم تزداد قدرات الإنسان على التعامل مع الآخرين والتأثير عليهم.

يمكن اعتبار استخدام أساليب نقل البيانات الرقمية من بين أبرز التحديات الثقافية على الصعيد الدولي، كونها تمثل تحولاً كاملاً في تخزين واسترجاع ونقل الرسائل الشفوية والبصرية على حد سواء، والتي يمكن إنتاجها بلغة الحاسبة التي حققت قفزات هائلة في التطبيق والإمكانيات، إضافة إلى ما تحقق في ميدان الاتصالات الدولية من خلال الأقمار الصناعية، إذ بات التلفزيون الدولي في ظلها حقيقة قائمة، هذه التطورات وخاصة على صعيد الانفجار المعلوماتي تعني وفرة المعلومات وتراكمها بشكل سريع

[1] إسحاق صلاح أبو طه، الظروف الاستثنائية وشرعية قوانينها في ضوء حماية حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، العدد 10، ص 17 وما بعدها. وانظر أيضاً: د/ محمد عابد الجابري وآخرون، حقوق الإنسان في الفكر العربي "دراسات في النصوص" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 390.

وإتاحتها للاستعمال عبر أوعية المعلومات، وأهمها الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال المختلفة كالهاتف والفاكس والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، التي بإمكانها أن تؤدي وظائف مختلفة في آن واحد، فالتقدم الهائل لتكنوجيا الاتصال والمعلومات منح المزيد من الوسائل للوصول إلى كميات متزايدة من المعلومات[1].

تعتبر وسائل الإعلام أحد أبرز وسائل العولمة في عملية التحكم بحقوق الإنسان الفكرية، باعتبارها واحدة من بين المؤسسات التي توجد ضمن مؤسسات الدولة الحديثة[2]، ولها علاقة مباشرة بالتعليم والأسرة والدين والسياسة، كما أن لها دور ترفيهي من شأنه الوصول حتى إلى الأطفال وتكوين قناعات لديهم، وهذه الوسائل عبارة عن شركات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح قبل أي شيء آخر، أو عبارة عن متاجر لبيع الأشياء وكذلك بيع الجمهور – البشر – إلى المعلنين، بالإضافة إلى محاولة غرس بعض الجوانب المنافية للقيم الإنسانية، وما لذلك من أثار على تشكيل هوية الإنسان النفسية والدينية والاجتماعية والأخلاقية، غير أن هذا الأمر لا يغيب الدول الإيجابي الذي تضطلع به من خلال المساهمة في التنشئة الاجتماعية ونشر الوعي والتثقيف العام للمجتمع.

على هذا الأساس يمكن القول أن لتقنية دور أساسي في تنميط حياة الإنسان، بحيث يكون للبشر نفس أسلوب الحياة بغض النظر عن مرجعيتهم الثقافية، فالحاسب الآلي وإشارات المرور والمصعد والتلفزيون والانترنت وغيرها من الوسائط، تجعل حياة الإنسان ذات طابع آلي وإلكتروني، وفي هذا ضبط لحقوق الإنسان، كونه نوع من المنع لحريتة في التفكير، وهذا أمر ملاحظ في جميع دول العالم لأن الإنسان في الوقت الراهن بات تفكيره محصور في قوالب وصيغ لفظية ومقولات جاهزة، وهذا ما توفره التقنية المتطورة، وتعزز ذلك من خلال جملة القواعد القانونية المنصوص عليها في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، والتي تخاطب الإنسان العالمي، متجاهلة في كثير من الأحيان الخصوصية التي تميّز المجتمعات والدول[3].

إن التطور الذي يشهده العالم في مجال المعلوماتية من شأنه خلق نوع من التجانس فيما يخص النظرة إلى حقوق الإنسان، وهذا التجانس ليس بالأمر الإيجابي الذي يساهم في تمكين حقوق الإنسان، بل

---

[1] د/ مظفر مندوب العزاوي، المرجع السابق، ص 9، 10.

[2] د/ قادري أحمد حافظ، العالم الثالث والقانون الدولي للإعلام، أطروحة دكتوراه الدولة في الحقوق، القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 102.

[3] د/ عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 217.

هو في غاية السلبية باعتباره يركز على الجانب الجسماني لحقوق الإنسان، فالحقوق السائدة في العالم اليوم تحركها الحواسيب والفضائيات والهواتف المحمولة والانترنت، نحو إشباع رغبات الإنسان في الاستهلاك واللذة بمختلف صورها، فهي لا تتعدى الجوانب المادية لحياة الإنسان، ويغيب في ظلها المعنى الروحي والثقافي، ومن شأن هذا الأمر إحداث خلل في النظرة إلى حقوق الإنسان.

إن إشاعة النزعة المادية من شأنه تعطيل الإبداع الفكري ومختلف الطاقات المعرفية للإنسان، فالحرية الفكرية لا يمكنها النمو في ظل إشاعة الثقافة المادية، التي تشدد على حقوق الإنسان من زاوية حقه في أن يحيا كما يشاء وحقه في التعبير عن ذاته بمختلف الوسائل والبحث عن معنى الحياة وفق قناعاته[1]، وهذا ما أدى إلى ظهور دول تتبنى سياسة معادية لحرية الفكر وما يرتبط بها من حقوق، مثل فكرة العلمانية التي تتبنى وجهة معادية لكل ما هو ديني فالدولة يجب أن تكون لا دينية، فالعولمة تسعى إلى جعل الدساتير والنظم والقوانين والقيم الأخلاقية يجب أن تستمد من الفلسفة المادية النفعية، ومن ثقافة الرجل الأبيض العلمانية، المناهضة للعقائد والشرائع السماوية، وبالتالي استبدال القيم المجتمعية بقيم مادية، وربط أهمية الفرد بأهمية الوسائل التي يمتلكها، وإن كان الوصول إليها على حساب كرامته.

الخاتمة

أدى وصول الحضارة الغربية إلى مرحلة ما عرف بما بعد الحداثة إلى خلق العديد من التحديات التي تواجه موضوع حقوق الإنسان، فالمجتمع المعلوماتي وما أنجر عنه من نسبية في القيم وتسليع للثقافة ونهاية الإيديولوجيات بات هو الذي يحدد المبادئ التي على أساسها يمارس الإنسان حقوقه، وعليه لا يمكن لأي كان مهما أوتي من سلطة المنع الوقوف أمامها، بشكل يوحي بانهيار تام للإيديولوجية وغياب المرجعية، الأمر الذي يجعل من حقوق الإنسان تتدحرج بين الصراعات الناتجة عن الاعتبارات الدينية والعرقية والسياسية ... ، حيث تتعرض للإساءة من زاوية الإلحاق الثقافي الذي تمارسه الدول المتحكمة في مخرجات التطور التكنولوجي.

تتحكم وسائل الإعلام في ممارسة الإنسان لحقوقه لاسيما الثقافية منها، لأن لها علاقة مباشرة بالجوانب المعنوية للإنسان من رأي ومعتقد وتدين وتعليم، ذلك أن فتح المجال أمام الأفراد في تلقي المعلومات من مصادر مختلفة من شأنه تغييب الثقافة الوطنية للدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي

[1] د/ خير الدين عبد الرحمان، حقوق الإنسان في الإسلام، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص 270.

إلى تغييب الإنسان عن المحيط الثقافي الذي ينتمي إليه، والأخطر في الأمر أن المعلوماتية باتت أداة من أدوات العولمة الثقافية وما لها من تأثير على حقوق الإنسان الفكرية.

وعليه يجب التقيد ببعض الإجراءات التي من شأنها جعل تطور المعلوماتية يصب في خدمة تمكين حقوق الإنسان، من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- وضع تشريعات تحدد مجالات الحق في الإعلام وتنظيمها مع الموازنة بين حرية التعبير وحفظ النظام العام في الدولة.
- تنصيب أجهزة وطنية تقوم بممارسة رقابة على نشاط التلفزيونات والقنوات الفضائية من حيث محتوى البرامج المقدمة للمشاهدين.
- متابعة الجرائم المتعلقة بالإنترنت دون المساس بحق الإنسان في الوصول إلى هذا الفضاء بكل حرية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والبحوث الجامعية

1)- أبو بلال عبد الله الحامد، حقوق الإنسان بين الإسلام وغبش الفقهاء والحكام، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2010.

2)- أرثر آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع "وجهة نظر نقدية "، ترجمة د/ صالح خليل أبو إصبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص 197، 226.

3)- د/ خير الدين عبد الرحمان، حقوق الإنسان في الإسلام، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.

4)- دون تابسكوت، جيل الإنترنت "كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا"، ترجمة حسام بيومي محمود، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2012.

5)- د/ رحيمة عيساني، الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية، "الشباب الجامعي بالجزائر أنموذجاً" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

6)- شريف درويش اللبان، الانترنت والتشريعات والأخلاقيات، دار العالم العربي، القاهرة، مصر، 2011.

7)- د/ عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والعولمة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2013.

8)- د/ قادري أحمد حافظ، العالم الثالث والقانون الدولي للإعلام، أطروحة دكتوراه الدولة في الحقوق، القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2010-2011.

9)- د/ نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

10)- محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، "دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الالكترونية –العربية أنموذجاً-" رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2012.

11)- د/ محمد عابد الجابري وآخرون، حقوق الإنسان في الفكر العربي "دراسات في النصوص" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

12)- Elain Polymenopoulou, liberté de l'art face a la protection des croyances religieuse, thèse de doctorat soutenue à l'université de Grenoble, France, 2011.

13)- Henri Oberdorff, Droits de l'homme et libertés fondamentales, 2e édition, édition Alpha, paris, France 2010.

ثانياً: المقالات والوثائق الدولية:

1)- إسحاق صلاح أبو طه، الظروف الاستثنائية وشرعية قوانينها في ضوء حماية حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، العدد 10.

2)- د/ مظفر مندوب العزاوي، تحديات عولمة الإعلام وسبل المواجهة، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العراق، حزيران 2006، العدد 2.

3)- هناء حسن سدخان، مظاهر العولمة وانعكاساتها، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، العراق، 2009، المجلد 8، العدد 1.

14)- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 28/69، "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" الدورة التاسعة والستون، البند 91 من جدول الأعمال، مؤرخ في 11/12/2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/69/28.

15)- Rapport pour la table ronde quels droit pour les réseaux sociaux présente par Typhaine lannel – madame zoé Simon- Mathieu Payet, faculté de droit et de sciences politique Aix Marseille, 20 février 2014.